الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.61

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 December 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون
اللجنة الثانية
البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، يوراي كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.31

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٨/٢٢٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي طلبت فيه، ضمن جملة أمور، إلى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تدمج في برامجها ومن خلال الأنشطة التي تضطلع بها على المستوى القطري ومكاتبها القطرية، طرائق لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - **ترحب** بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الرابعة عشرة[(٢)]، وبالمقررات المتخذة في تلك الدورة[(٣)]؛

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39).

(٣) المرجع نفسه، الفرع الأول.

091205 091205 05-62987 (A)

٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٤]؛

٣ - **تشدد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - **تسلّم** بأن المسؤولية الأساسية عن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذه تقع على عاتق البلدان النامية، وأن ذلك التعاون ليس بديلا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٥ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم جهود البلدان النامية، بوسائل من جملتها التعاون الثلاثي؛

٦ - **تسلم** بأن مبادرات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية تمثل شكلا مهما وقيما من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبأن التكامل الإقليمي يشكل خطوة باتجاه الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي؛

٧ - **ترحب** بالمبادرات والشراكات الجاري الاضطلاع بها على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والعالمية من أجل إنشاء آليات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تهدف إلى تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار وتوسيع نطاقه؛

٨ - **تحيط علما مع التقدير** بانطلاق الجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية باعتباره أداة مهمة لتنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٩ - **تقر** بالمساهمة المهمة لترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تعزز الأنشطة الإنمائية في البلدان النامية؛

١٠ - **تقر أيضا** بأهمية المبادرات والترتيبات، بما في ذلك الآليات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، في الجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في

---

(٤) A/60/257.

ميادين شتى منها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والثقافة، والصحة، والتعليم؛

١١ - **ترحب** بمساهمات البلدان النامية، في سياق التعاون فيما بين بلدن الجنوب، لصالح البلدان والشعوب المنكوبة بالكوارث الطبيعية، لا سيما من خلال صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار إصلاح وإعمار البلدان المتضررة من كارثة تسونامي في المحيط الهندي، وصندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية؛

١٢ - **تحث** جميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة على أن تكثف جهودها لكي تعمم بشكل فعال مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى تصميم برامجها العادية وصياغتها وتنفيذها، وأن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات الواردة في برنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب الأول[٥]، وإطار عمل مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل الدوحة[٦]؛

١٣- **تسلم** بالحاجة إلى حشد موارد إضافية لتعزيز التعاون فيما بلدن الجنوب، وتكرر، في هذا الصدد، ما قررته في قرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بإدراج الصندوق الاستئماني للتبرعات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية طالما ظل قائما، وتذكر بقرار إدراج صندوق بيريس غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في نفس المؤتمر، وتدعو جميع البلدان، ولا سيما منها البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم التعاون فيما بين بلدن الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها هذان الصندوقان، مع مراعاة ضرورة استمرار هذين الصندوقين في استعمال تلك الموارد بفعالية؛

١٤- **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يغير اسم صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أنشئ وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ليصبح صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع الاحتفاظ بولايته وبطابعه الطوعي وأن يعيّنه بوصفه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الرئيسي لتعزيز ودعم المبادرات فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية؛

---

(٥) A/55/74، المرفق الثاني.

(٦) A/60/111، المرفق الثاني

١٥ - **تدعو** اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب الاقتضاء، إلى النظر في اتخاذ تدابير للنهوض بالوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها كيانا مستقلا وجهة تنسيق معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما عن طريق حشد الموارد للنهوض بالتعاون فيما بلدان الجنوب، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين بندا فرعيا معنونا ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا شاملا في تلك الدورة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار.